من وعد بلفور الى دولة إسرائيل
أو
كيف سهل التأخر العربي قيام إسرائيل

عندما نواجه كلاً من وعد بلفور ودولة إسرائيل بنظرة تاريخية، يتبدى لنا، منذ الوهلة الأولى، أن حجم الأول حصاة، أما حجم الثانية فجبل. هذا الانتقال من موطن إلى دولة، أي الانتقال من حصاة إلى جبل، هل كان حتمياً؟ أما كان ممكناً، لو أن عمارة المجتمع العربي أقل فواتاً، أن يبقى الوطن موطناً فلا يتحول إلى دولة؟ بل، أما كان ممكناً للعرب أن يلغوا، بنضالهم خلال فترة الانتداب، هذا الوعد ويحيلوه إلى قصاصة ورق؟ وبعبارة صريحة : أليس التأخر العربي هو الذي سهل قيام إسرائيل أكثر بكثير من الانتداب البريطاني؟

من نافل القول إن العناصر المكونة لدولة إسرائيل قد تكونت أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين . لكن هذا لا يعادل أو لا يعني أن الاستعمار البريطاني هو الذي أقام إسرائيل . بيد أن الإشكالية في الوعي العربي محلولة على نحو آخر، على هذا النحو : الاستعمار هو الذي أقام إسرائيل . كما أنها في الوعي الفلسطيني محلولة على هذا النحو أيضاً : الاستعمار، مضافاً إليه تخاذل العرب تارة وخيانتهم تارة أخرى، هي التي أقامت دولة إسرائيل. وبالطبع، في كلا الوعيين، بقيت عمارة المجتمع العربي وايديولوجياه وقيمه بمنجاة من التشكيك.

ولكن، كيف هي الإشكالية في الواقع، لا في الايديولوجيا؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال عبر ملاحظات تتناول مفاصل الأحداث، من دون الدخول في عرض تاريخي يتناول تفاصيل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي- الإنكليزي ، الذي تفترض أن القارئ مطلع عليه.

ولكن، قبل ذلك، لا بد من الإشارة:

أ- إن التحدي الصهيوني أكبر وأعنف من التحدي الاستعماري، إذ إن الأول هيمنة واقتلاع، في حين أن الثاني هيمنة فقط .

٢- ما أصاب الشعب الفلسطيني كان ممكناً أن يصيب أي شعب عربي آخر، إذ إن التأخر الفلسطيني عينة فحسب من التأخر العربي العام.

في فلسطين، ماذا واجهت الحركة الصهيونية؟ ماذا واجه الانتداب البريطاني؟ أي كيف كانت عمارة المجتمع الفلسطيني في سائر حيزاتها وجوانبها؟ ماذا كان في وسع هذا المجتمع أن يفعل لمواجهة غزو جماعات أخرى حديثة أو شبه حديثة؟

من الزاوية الاقتصادية، واجهت اقتصاداً شبه طبيعي، أي اقتصاداً ذا تقنيات متأخرة جداً وعلاقات إنتاج إقطاعية شرقية، أي إن الأراضي كانت في حيازة إقطاعيين غائبين، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في تسهيل انتقال أراض عربية إلى اليهود (١). في العام ١٨٩٥ لم يكن أكثر من

١٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة مستثمراً، والعربة بدولابين لم تكن قد ظهرت إلا قبل ذلك بعقدين (٢).

من الزاوية المجتمعية، نظام القرابة هو السائد. كان الفرد من الأسر الإسلامية لا يقول كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراع تقاليده قبل كل شيء، مصلحة أسرته قبل كل مصلحة ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ (٠٠٠٠) الفلسطينيون منقسمون بعضهم على بعض، كل واحد منهم يمثل أسرته لا وطنه (٣). وبعبارة أخرى، كان المجتمع الإسلامي الفلسطيني مفتتاً أو مذرراً بواسطة نزعة انعزالية، خصوصية، عشائرية (٤)، أي إننا كنا إزاء جماعة (ما قبل قومية) لا مجتمع (أي بنيان قومي حديث). من هنا، عندما تكونت، بعد الانتداب، أطر سياسية حديثة (الأحزاب)، بقيت قشرة متموضعة فوق الانقسامات العائلية والطائفية، التي تميز المجتمع العربي التقليدي.

والواقع أن نظام القرابة العربي قد لعب، ولا يزال، أشد الأدوار كؤداً وشؤماً في عرقلة الاندماج القومي العربي ومحاولة عملية تسييس المجتمع العربي، ذلك لأن نظام القرابة هذا يعارض الانصهار المجتمعي ويقف حائلاً دون أن تصبح القومية نسيجاً سوسيولوجياً للجماعات العربية. لذا فإن استمرار نظام القرابة لدى جماعة ما يشكل مؤشراً على أنها لا تزال في مرحلة تاريخية ما قبل قومية. والقومية بالنسبة إلى جماعة كهذه لا تعني علاقة مجتمعية- سياسية، بل مجرد موقف تمايزي إزاء جماعة أخرى، وهذا ما يجعلها عاجزة عن بناء دولة عقلانية حديثة.

إلى جانب ذلك، ثمة الانقسام التاريخي المعروف بين المدينة والريف والعلاقة غير المتوازنة بينهما، ناهيك عن تشرذم السكان الزراعيين إلى كثرة من القرى المعزولة (حوالى ٨٥٠ قرية، تشكل ٧٠ بالمئة من مجموع السكان)، القائمة بذاتها والمكتفية نسبياً . هذا الانقسام والتشرذم ، مضافاً إليها تركز الحياة الثقافية في المدينة، جعلت الريف الفلسطيني، شأن الأرياف العربية الأخرى، يستمر في كونه لا شيء (Neant) من الناحية السياسية، طيلة فترة الصراع مع الصهيونية. نقطة ضعف المجتمع العربي، لا الفلسطيني فقط ، بل مقتله تتركز في ريفه. في عام ١٩١٨، كان، كما يقول "أورومسي غور"، المسلمون القرويون والمسلمون الملاكون موالون لبريطانيا (٥).

المدينة الفلسطينية هي أيضاً، بدورها، كانت مفتتة ومنقسمة عشائرياً أو عائلياً . والمنافسات العائلية التقليدية الموغلة في القدم (وبخاصة الخصومة بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي) بقيت بوجه عام عنصراً مهيمناً في السياسات الفلسطينية، حتى في أشد الفترات توتراً واحتداماً ، سواء مع الحركة الصهيونية أو مع الانتداب البريطاني.

إن مجتمعاً كهذا، غير مسيس أو ما قبل سياسي (Pre-Politique) لم يستطع أن يواجه الغزو الاستعماري البريطاني بمقاومة (١٩١٧- ١٩١٨). "طبقة الأفندية كانت منقسمة وعاجزة" (٦)، "ولم يكن ثمة مؤشر لدى السكان الأصليين على وجود تطلعات قومية لأجل الاستقلال، والشعور القومي العربي ضعيف جداً" (٧). وفي ما بعد، أي في أواخر العشرينيات، ومع تصاعد النشاط الصهيوني وكرد فعل عليه، يولد شعور وطني فلسطيني- إسلامي ملتبس، شعور تضامن إزاء الغزو القادم من الخارج.

في هذا السياق، كان طبيعياً أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية، في جميع أطوارها، حركة وطنية تقليدوية خالصة أو تكاد. وتجلى هذا واضحاً في هذا التمفصل أو الاندماج بين الديني والعشائري في قيادتها التاريخية (٨). من هنا كانت قواعدها المجتمعية تتمثل بالوجاهات المحلية

وبرجال الدين المسلمين في آن، ووعيها كان مشيخياً . القوى السياسية شبه الحديثة (حزب الاستقلال) حوصرت من قبل القوى التقليدوية وبقيت هامشية. بسبب هذه البنية السياسية المفوتة، المماتة، تكشفت عن عجز واضح عن بناء أحزاب سياسية بالمعنى الحديث للكلمة، فبقيت السياسات الفلسطينية انعكاساً للمنافسات التقليدية، الخسيسة، الحقيرة، التي قامت منذ أجيال واستمرت بين العشيرتين الرئيسيتين، الحسيني والنشاشيبي، فاستنفدت طاقات النضال الوطني الفلسطيني وسهلت انتصار الصهيونية.

وعلى هذا كان الجسم السياسي الفلسطيني (فعلياً: طبقة "الأفندية" المستندة إلى قاعدة مجتمعية عشائرية ومدينية) صغيراً، لا لأن طبقة "الأفندية" محدودة جداً في الأصل فحسب، بل أيضاً لأنه مقطوع عن الريف الفلسطيني، الأمر الذي جعله ضعيفاً ، وبالتالي معتدلاً ومتعاوناً ومستنداً في حدود واسعة على "الخارج " العربي. فإذا أضفنا إلى هذا كون وعيه مشيخياً ، يتبدى لنا كم كان مغلولاً السلاح العربي سواء ضد الانتداب أم ضد الصهيونية، وذلك لأن الوعي المشيخي عاجز، لفواته، عن صياغة استراتيجية وتكتيكات قادرة على مواجهة عدوين عنصريين من جهة، ومن جهة ثانية لأنه كان قد فقد، مع الحقبتين المملوكية والعثمانية بخاصة، كل روح مقاومة للحاكم وقنن الفرار طريقاً للخلاص . وفي كل الأحوال، فإن الوعي المشيخي للحركة الوطنية الفلسطينية وسم نضالها بثلاث سمات:

١- جعل طابع نضالها ومحرضه دينياً بالأحرى.

٢- أعطى هذا النضال طابع رد الفعل لا طابع الفعل، وبالتالي أفقده كل منظور مستقبلي، استباقي .

٣) وجه حدّ النضال ضد الصهيونية بالأحرى لا ضد الانتداب البريطاني، بل جعله موسوماً بروح متعاونة معه خلال فترة جد مديدة.

-٢-

كيف فكرت، وماذا فعلت الحركة الصهيونية لتحويل مشروعها الخاص بإقامة دولة يهودية إلى أمر واقع؟ (Fait accompli) وما هي الفروق بين اليشوف (اليهود المقيمون في فلسطين) وعرب فلسطين، على الصعد السياسية، الايديولوجية والمجتمعية؟ وكيف أخذت تؤثر هذه الفروق على ميزان القوى اليهودي- الفلسطيني، وصولاً إلى إنقلابه لصالح اليشوف؟

منذ البداية، كانت الحركة الصهيونية تعتبر مشروعها في إقامة دولة يهودية أمراً واقعياً ، استناداً إلى واقعة التأخر العربي ، التي جعلتها تتجاهل الشعب العربي في فلسطين : أرض بلا شعب لشعب بلا أرض . وبالتالي لو أن شعباً حديثاً يقطن فلسطين ما كان ليخطر ببال الحركة الصهيونية أن بإمكانها السيطرة على فلسطين أو على جزء منها. ومنذ البداية أيضاً كان واضحاً أن الاستراتيجية الصهيونية المسيطرة على فلسطين كانت مرتكزة على تصورات سياسية حديثة :

أ- العمل تحت المظلة الاستعمارية وكجزء من المد الاستعماري الأوروبي على العالم غير الأوروبي.

ب- الاستناد إلى دولة أو أكثر لتحقيق المشروع الصهيوني.

ج- عدم الإعلان عن الهدف الأخير (إقامة دولة يهودية)، ولكن السير بتدرج وثبات إليه : فكّر بدولة إسرائيل دوماً، ولا تتحدث عنها أبداً .

د- الوصول بالتدريج إلى ميزان قوى محلي، يهودي- فلسطيني، يمكن من إقامة الدولة الصهيونية.

إذا تأملنا الحلقة المركزية في الاستراتيجية الصهيونية، المتمثلة بفتح أبواب الهجرة دوماً ومن دون قيود أمام اليهود، نراها متصلة اتصالاً حميماً بالهدف الصهيوني الأخير، دولة إسرائيل، ذلك أن استمرار الهجرة وصولاً إلى تحول اليشوف إلى أكثرية (في كل أو بعض فلسطين) يضمن تحول ميزان القوى لصالحه، الأمر الذي يوازي من الناحية العملية قيام دولة إسرائيل.

الحلقة المركزية في الاستراتيجية الفلسطينية (إذا غامرنا بإطلاق مصطلح حديث على سياسات تقليدية) هي نفسها الصهيونية ولكن مقلوبة: إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هنا كانت نقطة الضعف القاتلة في السياسات الفلسطينية، النقطة التي سهلت قيام إسرائيل، ذلك أنه لم يكن بوسع السياسات الكولونيالية الإنكليزية إلا أن تتعرض لضغوط وتأثيرات، قد تصمد لها تارة، ولكن قد تصدع لها تارة أخرى، كما أثبت تاريخ ثلاثين عاماً من الانتداب على فلسطين . لقد كان مطلب استقلال فلسطين، ما دامت أكثريتها عربية، في حال تحققه، وحده الكفيل بإغلاق نهائي لأبواب الهجرة، وبالتالي وقف تحول ميزان القوى لصالح اليشوف. لا يمكننا الجزم، بالطبع، أن طرح مطلب الاستقلال والنضال في سبيله كان سينتهي إلى نجاح أكيد، لكنه يبقى الموقف الأكثر سداداً والأكثر عقلانية والأكثر انسجاماً مع المصلحة القومية العربية، كما أنه يحل في طريقه مسألة الهجرة. وفي كل الأحوال، فإن طي مطلب الاستقلال تارة وعدم التركيز عليه تارة أخرى من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية (عدا حزب الاستقلال، الذي بقي هامشي التأثير)، إنما يعكس المنهج المتعاون مع الانتداب الذي سلكته هذه الحركة، لا خوفاً من قوة بريطانيا فحسب، بل أيضاً أملاً في سياسة إنكليزية محابية أكثر فأكثر للعرب، تقطع الطريق أمام المشروع الصهيوني.

بالنسبة إلى اليشوف، يبدو لافتاً ، منذ الوهلة الأولى، تعلقه بيوتوبيا تتمثل في عملية بناء الدولة اليهودية. هذه اليوتوبيا، التي لم تضعف التصاقه بالواقعي، جعلته يتشرب جملة من القيم والمثل منحته بسيكولوجيا ذات طابع إرادوي وكفاحي ورسالي (رغم تناقض هذا مع الاستهانة بالغير، العرب، ومع محاولة اغتصاب وطن الآخرين)، عملت لاستبدال النمط النموذجي القديم لليهودي، " العايش من الهواء "، بنمط نموذجي جديد يعيش على الشغل اليهودي ويرتبط بالأرض . ولقد نهض ثوريون روس يهود، ممن ساهموا في ثورة عام ١٩٠٥ المخفقة ثم تحولوا إلى الصهيونية وهاجروا إلى فلسطين، بهذه المهمة.

أضف إلى ذلك أن اليشوف منظم على عدة صعد : على الصعيد السياسي، كان ثمة نوع من البرلمان المنتخب ومجلس تنفيذي يلعب دور حكومة تقريباً . على صعيد المدن، الهستدروت، الذي يشكل العمود الفقري للحركة الصهيونية، ينظم ويؤطر شغيلة المدن. في الريف، الكيبوتزات تؤطر وتعبئ الشغيلة الزراعيين. يسيج كل ذلك "الهاغاناه " (قوة الدفاع اليهودية)، التي تشكلت بشكل نصف سري في عامي ١٩١٩- ١٩٢٠، واستمرت تنمو كماً وكيفاً ، وقامت بدور حاسم في حرب عام ١٩٤٨، ثم تحولت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. في العام ١٩٤٢، كان ٠٠ ٤٣٠

من البيشوف، رجالاً ونساء، يحملون السلاح كمتطوعين في جيوش الحلفاء . هذه القوة العسكرية ، التي كانت تشرف عليها سياسياً "الهاغاناه "، والتي استفادت من تأهيل عسكري جيد، كانت أحد إنجازات البيشوف التي حسمت المعركة مع العرب. يقيناً، إن البيشوف كان مقسماً إلى أحزاب متنافسة وتخترقه خصومات داخلية وصراعات سياسية وتناقضات مجتمعية، إلا أنه يبقى صفاً واحداً إزاء الخارج، وهو يملك الأجهزة التي تصون وحدته هذه وتعبر عنها (٩).

هذه الصورة توضح من دون لبس أن البيشوف كان كله (عدا الأطفال والشيوخ) معبأ ومهيأ للمعركة القادمة، بل كان كله في المعركة، سواء كانت ساخنة أو باردة ، على هذه الجبهة أو تلك، في هذا الصعيد أو ذاك. وبكلمة : كان البيشوف مجتمعاً سياسياً أو مسيساً ، قائماً على مرتكزات مجتمعية وايديولوجية حديثة بوجه عام.

وفي المقابل، لا نجد شيئاً من هذا القبيل في الجانب الفلسطيني . جماعة غير سياسية يجبر القسم الأكثر وعياً والأكثر نفوذاً منها (أي أفنادياتها)، تحت ضغط تهديد خارجي ، على دخول ميدان السياسة. وإلى هذا الميدان حملت، بالطبع، قيمها وايديولوجياها ووعيها ومصالحها. لذا فالأطر السياسية التي زعم أنها حديثة، الأحزاب ، لم تستطع أن تسيس أو تؤطر الشعب تسييساً وتأطيراً حديثين . وكان من الطبيعي ألا يوجد بين هذه الأحزاب خلافات برنامجية (عدا حزب الاستقلال)، لأنها كانت امتداداً للانقسامات العشائرية والعائلية التي تخترق المجتمع التقليدي الفلسطيني، بل إن هذه الأحزاب "الحديثة" تموضعت فوق تلك الانقسامات وعبرت عنها " وحدثتها". كذلك لم تكن الجماعة الفلسطينية تملك تنظيماً عمالياً يذكر بالهستدروت، بل على العكس فقد عملت الأحزاب الأكثر تقليدية على محاصرة وخنق النويات العمالية العربية الآخذة في التكوين آنذاك. كما لم تكن تملك تنظيمات فلاحية تذكر بالكيبوتزات، الأمر الذي فاقم عجز وضعف الجسم السياسي الفلسطيني . ناهيك عن أن الأخير لم يقم، بشكل منهجي ودائم، بإنشاء منظمات عسكرية تذكر بالهاغاناه.

هذه الصورة التي للبنية السياسية الفلسطينية، ومقارنتها بالبنية السياسية التي للبيشوف ، تفسر بوضوح جميع الانتصارات السهلة والسريعة التي أحرزها البيشوف في حرب عام ١٩٤٨، انتصارات كشفت القصور والتفسخ العربيين، لا التفوق والقوة اليهوديين . كما تفسر بوضوح كاف لم كانت مدن وقرى عربية تسقط، في العام ١٩٤٨، بسهولة بيد البيشوف وآلاف المسلحين العرب قابعين في قراهم (١٠).

-٣-

كيف كانت سياسات الانتداب البريطاني؟ هل كانت متذبذبة أم ثابتة ومصممة؟ ما مغزى تذبذبها وتناقضها؟ هل كان العامل الدولي (الانتداب الإنكليزي + الموقف الأمريكي+ الموقف السوفياتي+ قرارات هيئة الأمم المتحدة) هو الذي مكن البيشوف من إقامة دولة، أم أن العامل المحلي، أي ميزان القوى العربي - الإسرائيلي، هو الذي حسم مصير النزاع؟ وإذا افترضنا أن العامل الدولي لعب لصالح البيشوف، فما صلة ذلك بالأمر الواقع الذي صنعه البيشوف في فلسطين وجابهوا به العالم؟ وإذا افترضنا أن الفلسطينيين، ومن ورائهم العرب، وضعوا العالم أمام أمر واقع وسيطروا بالقوة على كل فلسطين، هل كان العامل الدولي سيغير هذا الأمر الواقع ويسلم فلسطين للبيشوف؟

لا شك أن وعد بلفور الذي ثبت في صك الانتداب الذي أقرته "عصبة الأمم "، كان حجر الأساس الذي بنيت عليه وحوله المرتكزات والهياكل التي قامت عليها دولة إسرائيل. بيد أن صك الانتداب نفسه نص على أنه لن تمس حقوق وأوضاع الفئات الأخرى من السكان . لذا فإن معاينة السياسات الإنكليزية خلال فترة الانتداب تبين بوضوح لا مثيل له أن وعد بلفور، شأن أي قرار سياسي لدولة حديثة، كان يشكل لحظة فحسب في مسار للسياسة الكولونيالية الإنكليزية، طويل، متعرج، متذبذب، متناقض، تلعب به موازين القوى والضغوط المتبادلة. والواقع أن صك الانتداب بالذات ما كان ممكناً، كما قال حاييم وايزمان (١١)، أن يأخذ هذا المنحى المحابي للطرف الصهيوني ويلعب هذا الدور الكبير في تحديد موقف الدول الكبرى الإيجابي من المطامع الصهيونية لولا اتفاق فيصل- وايزمن، أي لولا هذا التنازل العربي غير المبرر.

من هنا، ومع بروز وتنامي المعارضة العربية بادرت إنكلترا إلى إصدار كتاب أبيض في العام ١٩٢٢ يفسر وعد بلفور على نحو أقل محاباة بكثير لليهود، معلناً أن المقصود من وعد بلفور ليس تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي، بل فقط إقامة موطن قومي يهودي في فلسطين، فارضاً قيوداً على الهجرة اليهودية تتناسب مع "قابلية الاستيعاب الاقتصادية للبلد"، كما وضع عدداً من القواعد الأقل محاباة بخصوص التعامل مع "الوكالة اليهودية". هنا، في هذا الكتاب الأبيض، أرادت بريطانيا أن تعطي نفسها دور الحكم بين العرب واليهود.

بعد ذلك، وبوجه عام، مضت فترة هدوء في فلسطين (١٩٢٤- ١٩٢٩)، نجمت بالدرجة الأولى عن عدم فاعلية الحركة الصهيونية، حيث توقف، في العام ١٩٢٧، مثلاً، دفق الهجرة إلى فلسطين وأصبح مغادرو فلسطين أكثر من القادمين إليها، فتوقف أو تلاشى النشاط السياسي الفلسطيني، نظراً لأنه بقي حتى ذلك الحين مجرد رد فعل وليس فعلاً. وجاءت حادثة البراق أو حائط المبكى لتفجر تحركاً فلسطينياً ما قبل سياسي أو دون سياسي (Pre-Politique) (كما قال، بحق، فانشتوك) ضد اليهود. وكانت مناسبة اقتضتها الحكومة الإنكليزية، فعينت "لجنة شو" لاستقصاء الأسباب البعيدة والقريبة للتوتر الذي ساد فلسطين . وقد انتهت اللجنة إلى إقرار عدد من التوصيات، ما لبثت أن أصدرتها الحكومة الإنكليزية في كتاب أبيض جديد في العام ١٩٣٥، اعتبره الييشوف محابياً للعرب، وبخاصة في ما يتعلق بالقيود التي وضعها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هذا التحول البريطاني لم يلبث أن أثار احتجاجات صاخبة وضغوطاً قوية ، سواء في فلسطين أم في إنكلترا، لدرجة أن حاييم وايزمان، الحليف التاريخي لبريطانيا، قدم استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. إثر ذلك، في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٣١، أرسل رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني، رسالة إلى وايزمان تلغي عملياً الكتاب الأبيض المذكور، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وقدمت الوكالة اليهودية تنازلات تتعلق بالهجرة، ووفرت تسهيلات جديدة لعملية فصل الجماعتين اقتصادياً عن بعضهما. لذا سمى العرب رسالة ماكدونالد هذه بـ "الرسالة السوداء".

بيد أن مجيء النازية إلى الحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣ أنقذ المشروع الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية. فبعد توقف الهجرة إلى فلسطين، أخذ المشروع الصهيوني يغدو يوتوبيا فقدت صلتها بالواقع، إذ لم تبلغ، في العام ١٩٣١، نسبة الييشوف إلى مجموع سكان فلسطين سوى ١٧,٧ بالمئة فقط (١٧٥٠٠٠ ييشوف، ١٠٣٦٠٠٠ عرب). وهكذا أخذ المشروع الصهيوني يذبل وينحدر. غير أن الاضطهاد النازي لليهود لم يلبث أن أطلق موجات هجرة متلاحقة لا سابق لها إلى فلسطين . وما إن حل العام ١٩٣٩ حتى بلغ عدد اليهود ٤٢٩٦٠٥ من مجموع

سكان فلسطين البالغ ١٥٠٠٠٠٠ نسمة، أي حوالى ٢٨ بالمئة. هنا فقط أصبح مشروع الدولة اليهودية، على جزء من فلسطين على الأقل، مشروعاً واقعياً ، حيث حُلت، كما سنرى، مسألة ميزان القوى المحلي، الفلسطيني- اليهودي .

في هذه الحقبة أيضاً ، تابعت السياسة الكولونيالية الإنكليزية سيرها التناقضي، المتخبط، المتذبذب، بفعل جملة من الضغوط المتعارضة الي تؤثر في/ أو تتنازع عملية صنع القرار الكولونيالي الإنكليزي . ولعبت جملة عوامل لصالح إعادة نظر بريطانية، بدت في ذلك الحين جدية، في موقفها من النزاع القائم في فلسطين. النضال الفلسطيني- العربي المسلح وغير المسلح في فترة ١٩٣٦- ١٩٣٩ وتوجهه مباشرة ضد الاستعمار الإنكليزي، حاجة بريطانيا إلى استعادة ثقة العرب في وقت بدا واضحاً أن العالم يقترب من حرب عالمية ثانية، الاختلافات داخل النخبة السياسية الإنكليزية حول السياسة الواجب اتخاذها إزاء الصراع الفلسطيني- اليهودي، وعلاقة ذلك بحماية قناة السويس والمحافظة على طريق الهند- هذه العوامل كلها كانت تدفع ببريطانيا إلى إيفاد لجنة تحقيق الواحدة تلو الأخرى إلى فلسطين بحثاً عن أسباب الصعوبات والاضطرابات والتفتيش عن الحلول الممكنة. في العام ١٩٣٧، ولأول مرة، يقترح تقرير "لجنة بيل " تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وإسرائيلية، ودولة ثالثة تحت الحماية البريطانية وتضم القدس وشريطاً يوصلها بالبحر. غير أن رفض العرب واليهود معاً اقتراحات "لجنة بيل "، دعا لجنة أخرى، "لجنة هيد"، للاستنتاج بعدم إمكانية تطبيق مشروع بيل، فطوي.

إلا أن بريطانيا لم تلبث، وقد أقلقتها المشاعر العربية المعادية لها والمتعاطفة مع الألمان والاقتراب المتزايد لشبح الحرب، أن حزمت أمرها، فأصدرت في أيار/ مايو ١٩٣٩ كتاباً أبيض جديداً أرادت به حسم المشكلة. بموجبه تبقى فلسطين محكومة من قبل الإنكليز، وتناقش مع الأطراف المعنية مسألة إصدار دستور خلال خمس سنوات، ثم تنال فلسطين استقلالها خلال عشر سنوات. وسمح لى ٧٥٠٠٠ يهودي بالهجرة إلى فلسطين في السنوات الخمس القادمة، وبعد ذلك تتوقف الهجرة على موافقة الأغلبية العربية. بيع الأراضي لليهود حُدّ في بعض القطاعات ومُنع في أخرى . وفلسطين لن تصبح، كما يقول هذا الكتاب الأبيض، لا دولة عربية ولا د ولة يهودية.

والواقع أن هذه الدولة ثنائية القومية، التي أرادتها بريطانيا، لن يشكل اليشوف فيها سوى حوالى الثلث، الأمر الذي أثاره إلى أقصى حد. وفي الوقت الذي انخرط فيه اليهود إلى أقصى الحدود، في الجيوش الحليفة، في الصراع ضد النازية، كانوا يعدون للمعركة مع بريطانيا. وما إن قاربت الحرب العالمية الثانية نهايتها، حتى بدأت المنظمات الصهيونية اليمينية، مثل "الإرغون " و"ليهي "، مدعومة بالرأي العام اليهودي في فلسطين، أعمال الإرهاب والإغتيال والانتقام ضد الإنكليز. وأخذت أعمال الإرهاب هذه حجماً أكبر بكثير عندما نزلت الهاغاناه إلى الساحة عند انتهاء الحرب، في نهاية عام ١٩٤٥. وبالطبع، بقي الفلسطينيون في موقف المتفرج والمنتظر، مع أن الكتاب الأبيض، موضوع الصراع، كان لصالحهم إجمالاً ، وبخاصة في ظل ميزان القوى المحلي، الفلسطيني- اليهودي .

في هذه الأثناء، كان ثمة عوامل عديدة أخرى تدفع بريطانيا إلى مراجعة سياستها في فلسطين، عوامل كانت مهمة ولا شك، ولكن تبقى الحرب اليهودية ضدها العامل الأكثر أهمية. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انطلقت موجة نزع استعمار واسعة ومتلاحقة في العالم، فانسحبت بريطانيا من اليونان وبورما والهند. وأخذت سياستها تستلهم بشكل خاص اعتبارات الحرب الباردة وعلاقتها مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن أزمة اقتصادية كانت تطحنها. في هذا

السياق، وتحت ضغط هذه العوامل، تتخذ الحكومة البريطانية قراراً بـ "التخلص من الموحلة الفلسطينية". وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٧، يعلن بيفان، الوزير العمالي لشؤون الخارجية، أن بريطانيا ستنسحب من فلسطين وتضع مسؤولية اتخاذ قرار حول مستقبل فلسطين على عاتق هيئة الأمم المتحدة.

عندما نقل أمر البت بمصير فلسطين إلى المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة، كان البيشوف قد حقق إنجازين : الأول يتمثل في استبدال الدولة الحليفة- الحامية، فأصبحت الولايات المتحدة (بدلاً من بريطانيا)، التي برزت بوصفها الدولة الأقوى، اقتصادياً وعسكرياً ، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تكون فيها لوبي (جماعة ضغط) صهيوني يملك قدراً ملحوظاً من النفوذ والتأثير على النخبة السياسية الأمريكية. ولقد انبثق هذا اللوبي من مؤتمر بلتيمور المنعقد في ١١/ ٥/ ١٩٤٢ في نيويورك، حيث أعلنت فيه الحركة الصهيونية لأول مرة أهدافها الحقيقية، المتمثلة أولاً في إقامة دولة يهودية في فلسطين، بعد أن آنس البيشوف، كما ذكرنا قبلاً، ثقة كافية بالنفس، من جراء تحول ميزان القوى المحلي لصالحه. الثاني يتمثل في أن البيشوف استطاع، بأفعاله، أن يقنع المجتمع الدولي بقوة مواقعه في فلسطين وبالقوة التي يملكها وبفعاليته في حرب العصابات التي يشنها على الإنكليز وإرادته الراسخة في الاستقلال، وباستحالة تعايشه في دولة واحدة مع عرب فلسطين. ألا يفسر هذا، جزئياً على الأقل، كيف التقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، على ما بينهما من تناقضات، على تأييد قرار تقسيم فلسطين!

على هذه الأرضية، لا في فراغ، ولد قرار هيئة الأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين. لقد وضع البيشوف العالم، وعلى رأسه أمريكا والاتحاد السوفياتي، أمام أمر واقع، ليس فيه خيارات بل خيار واحد. لا شك في أن الاتحاد السوفياتي وأمريكا، وبخاصة أمريكا، قد لعبا دوراً في دفع عدد من الدول إلى تأييد قرار تقسيم فلسطين، لكن حتى هذا. جاء مبرراً بـ / ومستنداً إلى فعل البيشوف.

حتى السياسة الأمريكية لم تخل، هي أيضاً، من تذبذب. فبعد أن أيدت قرار التقسيم، بل بعد أن ألقت بثقلها السياسي لإقراره وكسب المؤيدين له من الدول المترددة ، عاد مندوبها في هيئة الأمم المتحدة، آوستن، ليعلن في ١٩/ ٣/ ١٩٤٨ في مجلس الأمن عن تبدل في السياسة الأمريكية، فاقترح وقف قرار التقسيم وعقد هدنة في فلسطين ودعوة الجمعية العمومية للموافقة على مشروع وصاية على فلسطين.

هذا التبدل في الموقف الأمريكي يبين، لكل من لم تسيطر عليه الرؤية المؤامراوية، كيف أن قرارات الدول الكبرى ليست نهائية ولا " مخططة منذ زمن بعيد" من قبل "عقول كلية الوعي "، بل هي، أيضاً، قرارات عادية تصنع يوماً فيوماً أحياناً . يقيناً أنها قرارات دولة حديثة، ولكن من قال إن القرارات الحديثة لا تنطوي على تقلبات وتذبذبات، بل أخطاء أيضاً ، من قال إنها لا تتأثر بوجه خاص بميزان القوى وبالأمر الواقع.

عوامل عديدة لعبت لتعديل الموقف الأمريكي، لعل منها وعد روزفلت ثم ترومن للملك عبد العزيز السعود "بألا يتخذ أي قرار يتعلق بفلسطين دون استشارة كاملة للعرب واليهود وألا يقرر أي شيء يكون ضد المصالح العربية" (٥/ ٤/ ١٩٤٥- و ٢٨/ ١٠/ ١٩٤٦)، ثم بروز الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها الدولة الأقوى التي ستلعب دوراً متزايد الأهمية في الشرق الأوسط ، وأخيراً توسع المصالح البترولية الأمريكية في البلدان العربية. بيد أن العامل الأكثر أهمية في تعديل الموقف الأمريكي إنما كان شك السياسة الأمريكية في قدرة البيشوف على

الصمود في وجه الثقل العربي، وبالتالي لو أن العرب ثبتوا، في الحرب، الشكوك الأمريكية، وسيطروا بالقوة على كامل الأرض الفلسطينية، لانتهت أمريكا، على الأرجح، إلى الاعتراف بالأمر الواقع الذي يخلقه العرب. هذه الحقيقة تفضح بالتالي الوهم العربي الرائج القائل إن قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم هو الذي أقام دولة إسرائيل. بالحرب قامت الأخيرة، وبالحرب توسعت، لا بقرارات من الهيئات الدولية، صدر العشرات منها لصالح العرب من دون أن تنفذ، لأنهم يفتقرون إلى القوة اللازمة لتنفيذها.

إزاء التردد والتقلب الذي واجهه القرار الدولي حول مستقبل فلسطين، وبخاصة بسبب الموقف الأمريكي الجديد، وازاء افتقار هيئة الأمم المتحدة إلى القوة اللازمة لفرض قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، ونظراً لاقتراب موعد انسحاب بريطانيا من فلسطين (حوالى شهرين فقط كانا يفصلان بين تبدل الموقف الأمريكي وانسحاب بريطانيا)، يتجه الييشوف إلى خلق أمر واقع يضعه أمام المجتمع الدولي كخيار وحيد. ويخاطب حاييم وايزمان أمريكا قائلاً : " إن قوة العرب خرافة لا صحة لها"، ويضيف : "إذا كان قرار التقسيم سيثير مصاعب، فإن العدول عنه سيثير مصاعب أشد وأبعد أثراً ".

هنا، أصبح الييشوف وعرب فلسطين وجهاً لوجه. وأصبحت الحرب وسيلة حسم النزاع .

رقمياً ، كان الييشوف يشمل حوالى ثلث سكان فلسطين. مع ذلك فإن الحرب حُسمت لصالحهم بسهولة وسرعة، كما سنرى بعد قليل. لماذا لم يلعب العدد لعبته لصالح عرب فلسطين؟ لماذا لم يكن ميزان القوى لصالحهم؟ ولكن، إذا تأملنا الواقع بمزيد من التدقيق، سنتساءل: حتى العدد الفعلي، هل كان لصالحهم؟ إن العدد عندما نكون إزاء حرب، هو العدد المعبأ في المجهود الحربي ومقتضياته فقط . فلنقم ببعض حسابات تعطينا فكرة عامة وتقريبية فقط عن هذه المسألة، مسألة العدد، ولصالح من لعب قانون العدد بالنتيجة.

من المعروف، لأسباب تاريخية عديدة، منها اقتصار الثقافة والحضارة على المدينة الإسلامية، ومنها أيضاً العلاقة الطفيلية بين المدينة والريف الإسلاميين، أن الريف الفلسطيني، بما هو ريف عربي- إسلامي، لا شيء سياسياً. وهذا يعني أننا يجب أن نستبعد حوالى ٧٠ بالمئة من العدد الفلسطيني، كذلك ينبغي أن نستبعد النساء اللواتي يشكلن نصف سكان المدن، أي حوالى ١٥ بالمئة من العدد الفلسطيني، وإذا افترضنا (والأمر ليس كذلك، بالطبع) أن جميع سكان المدن الفلسطينية، التي يزيد عدد سكانها عن ١٥٠٠٠ نسمة، أحرزوا قدراً مناسباً من الوعي السياسي فجرت تعبئتهم عسكرياً ، واذا استبقينا رقمياً لدى كل من الطرفين الأطفال والشيوخ، وفي المقابل إذا عرفنا أن الريف اليهودي (ونسبته ٢٠,٦ بالمئة من عدد اليهود! في العام ١٩٤١) مسيس ومنظم عسكرياً في الكيبوتزات بخاصة، وأن المرأة اليهودية هي أيضاً معبأة في المجهود الحربي والأعمال المرتبطة به- إذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار نتبين أن الييشوف كانوا قادرين على تعبئة وحشد ما يتعدى ثلاثة أضعاف ما يمكن، نظرياً، لعرب فلسطين حشده وتعبئته في الحرب والمجهود الحربي وما يرتبط بهما.

إذاً، فقانون العدد لم يكف عن لعب لعبته. ولكن- بالنسبة إلى مجتمع شرقي- إسلامي، ينبغي أن تؤخذ العطالة بالاعتبار، وبالتالي استخراج العدد المؤهل لدخول اللعبة فقط وتشغيل قانون العدد، ناهيك عن الخبرة العسكرية التي حصل عليها الييشوف في الحرب العالمية الثانية وقدرته على استيعاب التقنيات العسكرية الأوروبية، بسبب الايديولوجية الحديثة التي يملك.

وكان من الطبيعي في ظل ميزان للقوى كهذا (الراجح عددياً لصالح الييشوف، ناهيك عن تفوقه على صعد الثقافة والوعي والتنظيم) أن يخسر عرب فلسطين معركة إحباط مشروع فلسطين خلال أقل من أسبوع (وبالتحديد بين ٦ و ١١ نيسان/ أبريل)، بل سيطر الييشوف على أكثر من الرقعة التي خصصت له بموجب قرار التقسيم. ولولا العامل الدولي لكان بإمكان الييشوف السيطرة على كل فلسطين . كما تمضي السكين في قطعة زبدة، كانت قوى الييشوف العسكرية تتقدم بسهولة محتلة أراضي فلسطين، " فهزمت المقاومة الممثلة بتشكيلات الجهاد المقدس العسكرية وباللجان القومية، وهزمت جيش الإنقاذ الذي كانت جامعة الدول العربية تنفق عليه " (١٢). وهكذا بعد أيام من تصريحات وايزمان وطبقاً لها، خلق الييشوف أمراً واقعاً ووضعوا العالم أمامه.

في هذه الأثناء، كانت الدول العربية تعقد المؤتمر تلو الآخر. وفي ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، إثر انتهاء الانسحاب البريطاني، تجتاز جيوش عدد من الدول العربية حدود فلسطين حاملة مخططات هجومية واسعة المرامي "بيد أنها لم تستطع، في النهاية، أن تحتل، عدا استثناءات نادرة، سوى جزء من المناطق المتروكة للعرب بموجب قرار التقسيم، إذ ردتها قوى الييشوف العسكرية على سائر الجبهات.

هنا أيضاً كانت الهزيمة شيئاً عقلانياً :

١- ضعيفاً كان استعداد تلك الدول العربية للانخراط بعمق في القضية، فضلاً عن أنها كانت مغرورة إذ توهمت أن عرض عضلات بسيطاً سيكفي لحمل اليهود على الاستسلام، ثم يلي ذلك اتفاق يترك للييشوف من الأرض أقل مما خصتهم به هيئة الأمم المتحدة.

٢- دوافع قرار التدخل كانت متناقضة، ولم تكن متمحورة حول إنقاذ فلسطين: الأردن كان يريد توسيع رقعة دولته بضم الضفة الغربية، ودول عربية أخرى كان همها معاكسته أو تقليص مكتسباته. ومن هنا لم تحارب الجيوش العربية بقيادة واحدة، بل حارب كل جيش على حدة وتبعاً لأهداف دولته وأغراضها السياسية.

٣- الجيوش العربية كانت آنذاك بقايا جيوش كولونيالية، تفتقر إلى خبرة قتالية مناسبة، فضلاً عن أن معنوياتها لم تكن عالية، وفساد ضباطها كان ظاهرة ملفتة، ناهيك عن ارتهانها للغرب، بخاصة إنكلترا، في ما يتعلق بالسلاح والذخيرة.

٤- حتى من الناحية العددية، كان قوام الجيوش العربية المحاربة مجتمعة مساوياً تقريباً لجيش الييشوف (٢٥٠٠٠ لكل من الطرفين)، الذي كانت خطوط مواصلاته أقصر بكثير من خطوط مواصلات الجيوش العربية. ولكن في تموز/ يوليو ١٩٤٨ أصبح قوام جيش الييشوف ٦٠٠٠٠٠ جندي، مقابل. ٤٠٠٠٠ جندي عربي (١٣).

-٤-

هذا العرض المكثف لخطوط القوة في السياسات الاستعمارية الإنكليزية في فترة ١٩١٧-١٩٤٨، ثم للتطورات التي أصابت المسألة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة وصولاً إلى حرب ١٩٤٨، لن يعجب الذين اعتادوا المنهج المؤامراوي في التفسير (ومن الواضح أنه منهج امتثالي

ورجعي)، وسيرونه "جد سطحي "، لأنه لم يغص في "أعماق " السياسات الاستعمارية بوجه عام، والسياسات الاستعمارية الإنكليزية والإمبريالية الأمريكية بوجه خاص، ولم " يحللها نظرياً " .

بالضبط هذا ما أردت: أردت لرؤيتي أن تبقى عالقة في المباشر والعياني (من دون أن أهمل بالطبع النظرية العامة)، وما دمت لم أقبض على "الأعماق الخبيئة". ذلك أن المادية التاريخية تعلم أن الصلة بين العياني والمباشر من جهة، والجوهر من جهة أخرى صلة صميمة. حتى الزبد العائم على السطح ينبغي أن يفحص قبل أن يرمى (كما يقول لوفيغر). كما تعلم أن العالم ليس (Tendances) تلعب بها وتحكمها جملة عوامل قد تدفعها في هذا المنحى أو تردها إلى ذلك ، وأن في السياسة دائماً ما هو متحرك وغير متوقع ما دام من الممكن أن يفلت من التحليل هذا العنصر أو ذاك ، هذا العامل أو ذاك . وتعلم أيضاً ، ما دامت تؤكد على "التحليل هذا الملموس لوضع ملموس "، أن السياسات الاستعمارية (وسياسات الدول الكبرى إجمالاً) ليست دوماً كلية الوعي ولا كلية القدرة، وأنها تخطىء وتصيب، تنجح وتخفق، كما أنها سياسات واقعية تخضع لجملة من القواعد والمؤثرات والمصالح، وأن عملية صنع القرار السياسي في الدول الحديثة عملية معقدة نظراً لضخامة الجسم السياسي في هذه الدول ودوره في صنعه أو التأثير عليه.

والواقع أن تأمل النقطة التي بدأ منها الغزو الاستيطاني الصهيوني (وعد بلفور) والنقطة التي وصلت إليها سيرورة الانتداب (دولة إسرائيل) تدل بوضوح كيف يمكن الضغوط والصراعات ونسب القوى أن تفعل بالواقع وتدفعه بعيداً عن السياسة التي قيل إنها " نهائية " و" مرسومة سلفاً "، ذلك أن حجم وعد بلفور جد بسيط وجد صغير إذا قيس بدولة إسرائيل. فلماذا انزلقت بريطانيا (وهنا، نحن نحاجج افتراضاً فقط) إلى مواقع أخرى تضخمت فيها مكاسب الحركة الصهيونية هذا التضخم الكبير؟! ترى لو أن ضغوط وقوى الحركة الصهيونية كانت أضعف فأضعف، أما كانت مكاسب البيشوف أقل فأقل؟! أو لو أن ضغوط وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية كانت أكثر فاعلية، أما كان باستطاعتها أن تضع نهاية أخرى لوعد بلفور وتحوله إلى قصاصة ورق، وتفعل باليهود والإنكليز ما فعل الأتراك باليونان والقوى الاستعمارية الفرنسية- الإنكليزية بعد الحرب العالمية الأولى؟! ولكن، أين وعي أتاتورك من وعي أمين الحسيني، أين وعي الحركة القومية التركية من وعي الحركة القومية العربية! يكفي أن نطلع على النقد الذي وجهه عدد من "مفكري " الحركة القومية العربية وقادتها في ذلك الحين إلى اتجاهات أتاتورك الديمقراطية حتى نقبض على أسباب الهزيمة العربية الطويلة.

ثم لنتأمل ظاهرة أخرى شديدة الأهمية، ظاهرة اعتدال الحركة الوطنية الفلسطينية الطويل، بل نهجها المتعاون مع الانتداب الإنكليزي. ينبغي، بادئ ذي بدء، استبعاد التفسير الأخلاقوي المؤامراوي لظاهرة الاعتدال هذه، لا لأنه تفسير ساذج ويمس، من دون أن يقدم وقائع ملموسة، نزاهة مواطنين يملكون اعتباراً لدى شعبهم فحسب، بل أيضاً لأن مثل هذا التفسير يدين، في النتيجة، كامل الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ يعتبر القيادات خونة والقواعد ماشية بشرية، وإلا كيف نفسر سير الحركة الوطنية هذه وراء عملاء أو متعاونين مع الاستعمار! وأخيراً، لأن مجتمعاً لا يمنع زعاماته من أن تخون هو مجتمع مهزوم بالقوة. والواقع أن اعتدالها إنما ينبع من سببين رئيسيين : الأول هو ضعف أو ضآلة الجسم السياسي الفلسطيني وانقسامه، والثاني هو الوعي المشيخي الزائف المفوت الذي يملك، وعي جعله يخطىء الحلقة المركزية في إحباط المشروع الصهيوني، حلقة تتمثل في النضال لنقل مركز القرار في المسائل الحاسمة، مسألة الهجرة مثلاً، إلى اليد العربية، أي بشكل عام اعتبار مطلب استقلال فلسطين المقدمة التي لا بد منها لإحباط المشروع الصهيوني. والواقع أن الذبذبات والتعرجات والتناقضات التي وسمت

السياسات الإنكليزية في فلسطين، قد شجعت ميول الاعتدال لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن دور الدول العربية الموالية لبريطانيا أو المسايرة لها (الأردن والعراق الهاشميين، السعودية)، توهمت أن الروح الإيجابية المتعاونة مع سلطة الانتداب قد تدفعها إلى مواقف تجهض المشروع الصهيوني. بيد أن السياسة الإنكليزية، بما هي سياسة حديثة، سياسة واقعية، ويحكمها بالتالي ميزان القوى. وهذا ما فات الحركة الوطنية الفلسطينية أن تفهمه.

وقولنا إن اعتدال الحركة الوطنية الفلسطينية ووعيها المشيخي هما اللذان جعلاها تخطىء الحلقة المركزية، في إحباط المشروع الصهيوني لا يعني أن العكس صحيح ، أي أن التطرف كان سيحبط المشروع الصهيوني، ذلك أن العرب كانوا يخسرون وهم في مواقف الاعتدال، فكيف الأمر لو أنهم أصبحوا في مواقف التطرف من دون أن تسندهم قوة تجعلهم تعبيراً صادقاً عن ميزان القوى الفعلي (ناهيك عن أن أمين الحسيني انتقل إلى مواقع التطرف، عندما أصبحت مشاريع التقسيم مطروحة بصورة جدية). قيل بحق : الزائد أخو الناقص . والتطرف والاعتدال ليسا موقفين قابلين للتقييم بشكل منفصل . عن الواقع العياني، وبالتحديد عن نسبة القوى الفلسطينية- اليهودية. الاعتدال قد يكون في حالة حماقة وفي حالة أخرى حصافة. والتطرف قد يكون في حالة ما في منتهى الواقعية الثورية ، وقد يصبح في حالة أخرى هبلاً ثورارياً . المهم تحليل وتقييم كل حالة على حدة ومعرفة نسبة القوى بالضبط ، ثم اتخاذ الموقف المناسب.

لقد حمّل الوعي العربي، بما هو وعي امتثالي ومحافظ ، العامل الدولي كل مسؤولية البلايا والهزائم التي منيت بها الأمة العربية (على الساحة الفلسطينية بالتحديد)، التي وقعت ضحية مؤامرة شيطانية محبوكة منذ زمن طويل ونهائية وحتمية لا مفر منها. هنا، يحجب هذا الوعي الامتثالي الواقع العياني ويعدم فكرة التجربة التاريخية لدى الإنتيليجنسيا العربية، ويجعلها، بالتالي، غير قادرة على التعلم من الممارسة (ممارستها تبقى تكرارية، وبالتالي غير إبداعية) والاعتراف بالتقصير الذاتي . إنتيليجنسيانا هذه لا تراكم ، رأسها برميل بلا قعر. وتجارب العقود الثلاثة الماضية من الصراع العربي- الإسرائيلي تشهد على ذلك ، بل تؤكده.

كتب مؤرخ فلسطيني، وليد خالدي ، ما يلي : " إن مؤرخ المستقبل سيشير بإصبعه إلى هذه الأيام القليلة من شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨ قائلاً : إن فلسطين سقطت عملياً بين ٦ و ١١ نيسان/ أبريل ".

نحن العرب لم نفقه بعد وحدة الزمان، أي ترابط وتواصل وحداته أو لحظاته، كما أننا لم نفقه بعد أن هذا الترابط ذو طابع سببي وتراكمي . لذلك نخدع أنفسنا بالحديث عن "لحظات تاريخية" و"أيام مصيرية" (لنتأمل هذه الفخفخة اللفظية وكيف تلعب لتمويه الواقع أو حجبه) غلبنا فيها وقررت، هي وحدها، نتيجة الصراع. فقط عندما نرى إلى الزمان مؤلفاً من وحدات تنبثق كل واحدة من جوف الأخرى ، وحدات مترابطة ترابطاً ذا طابع مسببي وتراكمي، يمكننا، من جهة، أن نكتشف عقلانية التاريخ، وبالتالي استحقاقنا الجزاء الذي فرضه علينا (ونعني الهزيمة أمام الصهيونية)، ومن جهة ثانية أن نعي أن فلسطين لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل انها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل. سقطت فلسطين خلال السنوات الثلاثين هذه، وكل يوم في هذه الفترة (هذا إذا أغمضنا العين عن القعود التاريخي العربي الطويل) كان معركة ننهزم فيها أمام الصهيونية، وكل يوم من هذه الفترة كان لحظة حاسمة، لحظة مصيرية، قررت مع اللحظات الأخرى الوضع الذي انتهت إليه فلسطين في العام ١٩٤٨. ولأننا لم ندرك وحدة الزمان، بدت كارثة فلسطين، في كتب التاريخ العربية، حدثاً لا عقلانياً، صدفة، شيئاً ما جاء به الغيب أو فرضه القدر، لا نتيجة

متوقعة لقعودنا التاريخي الطويل وحصيلة عقلانية لمواجهة استمرت نصف قرن تقريباً بين جماعة ومجتمع، أي بين جماعة مفوتة ومجتمع حديث، وبعبارة محددة أكثر: بين جماعة ما قبل برجوازية ومجتمع برجوازي.

والواقع أن هذه النظرة العربية إلى الزمان هي التي تفسر لم كانت سياسات الحركة الوطنية الفلسطينية، والدول العربية عموماً انتظارية تارة ورد فعل تارة أخرى، ونادراً جداً ما كانت فعلاً (ناهيك عن كونها ضعيفة الإمكانات والوسائل)، في حين كانت الحركة الصهيونية ترى إلى الزمان بوصفه عاملاً حاسماً في المعركة وتستخدمه، بملء قوتها وقدرتها، للوصول إلى نقطة يميل فيها ميزان القوى المحلي لصالح الييشوف، باعتباره عتلة الدول اليهودية المنشودة. ولقد لعبت النظرة الأخلاقوية الرومانسية العربية إلى الحق دوراً في تشكيل نظرتهم إلى الزمان، باعتباره يحوي غيباً ما أو قدراً ما يسند الحق التاريخي العربي في فلسطين.

إذاً، عندما نعي أن وحدات الزمان مترابطة على نحو تراكمي وسببي، وبالتالي عندما نعي أن عقلانية ما تربط وتنظم أحداثاً تتدافع في مسار تاريخي ما، وبكلمة عندما نقر بعقلانية التاريخ، لا يعود في الوسع سوى الإقرار أن قيام إسرائيل كان أمراً متوقعاً . بل يمكن القول إن قيام إسرائيل أصبح مؤكداً عندما مال ميزان القوى المحلي إلى جانب الييشوف في العام ١٩٣٩. بفعل هذا العامل أو ذاك، كان ممكناً أن يتأخر قيام إسرائيل سنة أو سنوات، أو كان ممكناً أن تكون إسرائيل أصغر أو أكبر مساحة ، إلا أن قيام دولة لليهود كان أمراً مؤكداً بفضل ميزان القوى المحلي ، الذي حوّله الييشوف إلى صالحه، والذي لم يلبث أن صنع أمراً واقعاً ، سرعان ما فرض نفسه وشرعيته على العالم.

لقد كان تكوّن إسرائيل سيرورة متصلة من المواجهات والمعارك على مختلف الصعد، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الحربية، سيرورة بقيت دائرة مدة ثلاثين عاماً ونيف. وبالتالي لم يكن قيامها شيئاً من قبيل الضربة القاصمة الخاطفة التي حسمت في أسابيع أو شهور. حتى المعارك العسكرية، التي نشبت بين العرب واليهود، قبيل الانسحاب الإنكليزي وبعيده، للسيطرة على الأرض الفلسطينية، هي مجرد حلقة في سيرورة صراع طويلة، ونتيجتها كانت حصيلة تراكم استمر طوال هذه الحقبة، وكانت محكومة بالتالي بالعوامل نفسها التي حكمت الصراع العربي الإسرائيلي، منذ وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل. إلا أن هؤلاء الذين ينكرون عقلانية التاريخ، ويرون إليه بوصفه كوماً من الأحداث التي تحكمها الصدف، غير القادرين، بسبب وعيهم المحافظ ، على استيعاب التجربة التاريخية العربية ونقدها والإمساك بدور التقصير والقصور الذاتيين العربيين في الهزيمة في فلسطين، لا بد منزلقين إلى نزعة قدرية، حيث تبدو الهزيمة زلة قدر سيئ لا مفر منها، أو يبدو وكأنه- أي التاريخ- أخذ مساراً غير عقلاني، الأمر الذي يضاعف عجزنا أمام إسرائيل، لأنه يمنعنا من الإمساك بالأسباب الحقيقية التي فرّخت الهزيمة.

لو أن إسرائيل قامت نتيجة حظ عربي عاثر، لو أنها قامت في غفلة عن التاريخ، لو أنها كانت غلطة لا عقلانية من غلطات التاريخ، لو أنها قامت بسبب "أخطاء" عربية عارضة أو غير بنيانية، لما أمكنها أن تستمر حتى اليوم، لأن العرب سيكونون قادرين حتماً وبلا تأخير على أن يعيدوا للتاريخ عقلانيته ويجعلونه يصحح هفوته بتكنيس إسرائيل من الوجود.

بعد توقيع آخر اتفاقية للهدنة بين الدول العربية واسرائيل في نيسان/ أبريل ١٩٤٩، قال بن غوريون في خطاب ألقاه أمام ضباط الهاغاناه، التي تحولت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ما يلي:

" إن ما تحقق لنا هو نصر تاريخي عظيم للشعب اليهودي كله، كان أكبر مما تصورناه وتوقعناه. ولكن إذا كنتم تعتقدون أن هذا النصر قد تحقق بفضل عبقريتكم وذكائكم فإنكم على خطأ كبير. إني أحذركم من مخادعة أنفسكم. لقد تم لنا ذلك لأن أعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ والفساد والانحلال ".

لقد لخص بن غوريون البلايا العربية بإحكام . هنا ولدت الهزيمة ، ومن هنا تبدأ عملية تصفية الهزيمة.

***

هوامش

(١) لو أن ثمة فيودالية، أو شيء من نمط إقطاعي غربي، حيث يعيش الإقطاعيون في الأرض التي يملكون، لما حدث مثل هذا الانتقال، الذي سهله اقطاعيون فلسطينيون وغير فلسطينيين.

(٢)..... Nathan Weinstock , le Sionisme contre Israel (Paris : Maspero , 1969)

(٣) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، سلسلة دراسات فلسطينية ؛ ١٠٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٣٦. نقلاً عن خليل سكاكيني.

(٤) Weinstock , Ibid , p . 165

(٥) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢٥- ١٢٦ .

(٦) تقرير أورومسي غور ١٩١٨، في: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٧) تقرير كلايتون في : ج. كمشي، النهضة العربية الثانية، ص ٢٧١.

(٨) تطور الحركة الوطنية السورية كان آخر، حيث مرت في مرحلتين : الأولى التي أستمرت حتى نهايات الثلاثينيات، كانت تقليدية. أما الثانية فلعب فيها مثقفون متنورون دوراً بارزاً ، ناهيك عن دور العناصر شبه البورجوازية وشبه الحديثة.

(٩) Maxim Rodinson , Israel et le refus arabe , 75 ans d,histoire immediate (Paris : Edition du Seuil) , 1968) pp. 32,33,et 37

١٠) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧- ١٩٤٨)، سلسلة كتب فلسطينية ؛ ٦ (بيروت منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١١٣.

(١١) مكسيم رودنسون. إسرائيل واقع استعماري؟، ترجمة احسان الحصني، مراجعة أنطوان مقدسي، من أدب المعركة ؛ ١ (دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٩٦٧)، ص ٥٠- ٥٣.

(١٢) هانى الهندي، حول الصهيونية وإسرائيل (بيروت. دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٠٩.

(١٣) رودنسون . إسرائيل واقع استعماري؟، ص ٨٢- ٨٤ Israel et le refus arabe , 75 and d, histoire , p ,39